الأنباء
الاربعاء 8 يوليو 2015

العمير رداً على سؤال القضيبي: ما قصدته بأرباب المناقصات المليارية هم من وردت بشأنهم ملاحظات ديوان المحاسبة

أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير أن المقصودين بأرباب المناقصات المليارية الذين تحدث عنهم في بيان أصدره سابقا هم من وردت ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة بشأنهم.

جاء ذلك في رد العمير على سؤال النائب أحمد القضيبي الذي وجهه إليه سابقا، حيث حصلت «الأنباء» على نسخة منه.

وجاء نص جواب العمير على القضيبي كالتالي:

1 ـ الاجابة على السؤال الأول:

من هم الخصوم وأرباب المناقصات المليارية الذين ذكرتهم أن فرائصهم ارتعدت منذ قدومكم الى سدة الوزارة ومؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها؟

مع تزويدي بأسماء أرباب المناقصات المليارية مع بيان كل مناقصة (أو أكثر) حصلوا عليها على حدة مع تحديد قيمتها وتاريخ الترسية.

الجواب: كما ورد بالتصريح: «منذ قدومنا على سدة الوزارة ومؤسسة البترول وشركاتها التابعة ارتعدت فرائص الخصوم وأرباب المناقصات المليارية خوفا على مصالحهم التي لا يريدون أن تمتد اليها يد الاصلاح والمحاسبة ومعالجة الاخطاء والملاحظات التي سطرها ديوان المحاسبة.

ومن هذا يتضح أن المقصود بهذا التصريح هم من وردت ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة بشأنهم. وقد وصفهم تقرير الديوان ان منهم من حاول الاحتيال في بعض العقود، وآخرون أهملوا في الوفاء بالتزاماتهم، مما تسبب بتأخير إنجاز المشاريع، ومشاريع أخرى ترتبت عليها غرامات لم يتم تسديدها.

أما طلبكم الاسماء فالتصريح لم يُشر الى أسماء حتى يتم مطالبتنا بتزويدكم بها، بل الجدير بالذكر أن معالجتنا للملاحظات والمخالفات التي أشار اليها تقرير ديوان المحاسبة لا تعتمد على استقصاد أسماء معينة، وإنما واجبنا حماية الأموال العامة.

2 ـ الإجابة عن السؤال الثاني:

ـ ذكرتم في تصريحكم أن هناك من طالب بأن ترفع الدولة يدها عن القطاع النفطي، لذا يرجى تزويدي بصورة من أي مخاطبات أو مراسلات أو مطالبات وصلت إليكم من أي جهة كانت تدعو لمثل هذه المطالب.

الجواب: وردت تلك المطالب على لسان البعض بوسائل الإعلام وبافتتاحية بعض الصحف التي أعابت علينا ممارسة سلطتنا الدستورية واعتبرتها تدخلا غير مشروع.

لذلك ما ورد بتصريحنا كان ردا على من طالبنا بذلك ولم نُشر بالتصريح الى وجود مخاطبات رسمية أو مراسلات حتى يتم مطالبتنا بتوفيرها.

3 ـ الإجابة عن السؤال الثالث:

ـ هل احلتم شبهة فساد في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها إلى النيابة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة من كتب الإحالة.

الجواب: نعم أحلنا بعض الوقائع التي تتطلب تحقيقا قضائيا الى النيابة العامة، ونعتذر عن عدم تزويدكم بصورة من كتاب الإحالة لكون ما تتضمنه هذه الكتب من وقائع معروضة على القضاء ولم يفصل فيها بحكم قضائي بعد، وأصبحت هذه المواقع في حوزة القضاء بعد خروجها من حوزة المؤسسة.

وقد نصت المادة (115) من الدستور على أنه «... ولا يجوز لعضو مجلس الامة أن يتدخل في عمل أي من السلطتين القضائية والتنفيذية».

وقد رددت المادة 27 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ذات النص الدستوري.

وقد استقر اتجاه المحكمة الدستورية الموقرة على أنه «لا يجوز أن يكون في شأن المسؤول التدخل في شؤون السلطة القضائية أو التدخل في أمور مثارة أمام القضاء أو ما يتعلق بأحكام قضائية بما يتعارض مع استقلال القضاء واختصاص السلطة القضائية».

كما انتهت المحكمة الدستورية الى انه من حق الوزير الرد على السؤال بما عسى ان يراه مناسبا من بيان يفي بما هو مطلوب دون أن يكون من شأن السؤال إلزامه تقديم مستندات أو أوراق أو وثائق مؤيدة أو مثبتة لصحة إجابته.

(قرار المحكمة الدستورية في طلب التفسير رقم 3 لسنة 2014 جلسة 2005/4/11).

4 ـ الإجابة عن السؤال الرابع:

ـ ما الإجراءات التي اتخذتموها تجاه الملاحظات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة عن السنتين الماليتين 2014/2013 و2015/2014.

الجواب: جار التعامل مع الملاحظات والمخالفات التي وردت بتقرير ديوان المحاسبة عن السنة المالية 2014/2013 من خلال مؤسسة البترول والشركات التابعة وبالتعاون مع جهاز متابعة الأداء الحكومي، وسوف نوافيكم بنتائج التنسيق لمعالجة الملاحظات والمخالفات التي وردت بالتقرير حال الانتهاء منها. لكن يوجد خطأ بالسؤال، حيث لم يردنا أي تقرير من ديوان المحاسبة عن مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة للسنة المالية 2015/2014 حتى تاريخ الرد على هذا السؤال.

د.علي العمير

عسكر: مهتمون بمطالب الطلبة الكويتيين الدارسين في الأردن

عسكر العنزي

التقى النائب عسكر العنزي رئيس الهيئة الإدارية لتجمع طلبة الكويت المستقل بالأردن هيف الحجرف لمناقشة أهم المشاكل التي تواجه طلبتنا بالأردن ووعد النائب عسكر بتبني هذه المطالب وتحقيقها على ارض الواقع.

وقال عسكر في تصريح صحافي: إننا ناقشنا موضوع رفع النسبة وتوقيف الابتعاث وتسجيل الطلبة بجامعة العلوم والتكنولوجيا من دون أي سبب، وتوفير سكن خاص للطالبات وإقرار المكافأة الإكلينيكية لطلبة طب الأسنان وزيادة الإعانة الاجتماعية للطلبة الخاصين وضم الطلبة الخاصين للبعثات.

وأكد عسكر اهتمامه بمثل هذه المطالب التي تهم طلبتنا الدارسين بالأردن، مشيرا إلى انه سيقدم ورقة عمل كاملة بأهم المشاكل لعرضها على وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى للنظر فيها ومناقشة الوزير فيها ووضع الحلول المناسبة لها.

باقر: المجلس الحالي لم يسنّ قوانين ترتب عائداً للدولة

احمد باقر

أكد الوزير والنائب السابق أحمد باقر «ان أداء مجلس الأمة الحالي تضمن بعض الإيجابيات والسلبيات معا، لافتا الى ان كثرة التشريعات خلال دور الانعقاد الأخير ليست عنصرا إيجابيا كما يظن البعض بل هي علامة سلبية فالتشريعات يجب ان تكون متأنية الصياغة جامعة مانعة». وأضاف باقر في تصريح صحافي: عندما كنا في اللجنة التشريعية خلال التسعينيات مع الزملاء النواب السابقين: مشاري العصيمي وحمد الجوعان وعبدالله الرومي ومشاري العنجري وغيرهم، كان التشريع يأخذ وقتا طويلا حتى يتم دراسته وتجهيزه أما اليوم فإن الإكثار بداعي التفاخر بإنجازات المجلس أمر خاطئ، مشيرا الى انه من الملاحظ ان بعض تلك التشريعات التي أقرت انما تحمل في طياتها هدرا ماليا كبيرا يكبد خزينة الدولة، ودلل على ذلك بقوانين إنشاء الهيئات الجديدة مثل فصل الشباب عن الرياضة وهيئة الطرق والنقل والاتصالات، لافتا الى انها عملية أثبتت عدم جدواها خاصة ان أداء تلك الهيئات قبل فصلها عن الوزارات الحكومية كان أفضل منه بعد فصلها فضلا عن الهدر المالي الكبير الذي تتسبب فيه فهي تحتاج لمدير بدرجة وكيل وزارة أو بدرجة وزير ووكلاء مساعدين وميزانية كاملة مستقلة، بالإضافة الى ان الكثير من الهيئات حبيسة الأدراج ولم يتم تنفيذها مثل هيئة الخصخصة وهيئة المنافسة».

وأشار باقر الى انه من السلبيات التي حملها المجلس أيضا بين طياته عدم سن أي قانون يرتب إيرادا ماليا للدولة على الرغم من وجود عجز في الميزانية والدولة بحاجة الى تنويع مصادر الدخل، لافتا الى ان بعض المجالس السابقة تضمنت تشريعاتها ما يجلب دخلا لخزينة الدولة مثل قانون دعم العمالة الوطنية 2000/19 الذي ألزم الشركات المساهمة بدفع 2,5٪ من أرباحها لصندوق دعم العمالة الوطنية وقانون الزكاة الصادر في 2007 والذي ساهم بدوره في إدخال إيرادات جديدة للدولة وقانون التأمين الصحي على الوافدين فكان المفروض التوسع في تنويع مصادر الدخل خاصة وهو ما كان مدرجا بالخطة الخمسية التي كانت تقتضي على سبيل المثال زيادة القيمة الإيجارية على الأملاك الحكومية المستأجرة من قبل القطاع الخاص والتوسع في تحرير الأراضي. وأضاف باقر: «من الإيجابيات ان المجلس الحالي لم يقر أي زيادات مالية أو كوادر كثيرة باستثناء كادر الرقابة المالية الذي تمت مساواته بديوان المحاسبة وهذا شيء يحسب له وإن كان هذا بسبب عجز الميزانية، لافتا الى ان القانون الخاص بالتأمين الصحي للمتقاعدين مكلف وغير مجد وتتخلله ثغرات قوية، خاصة ان وزارة الصحة ستستمر في تقديم خدماتها للمتقاعدين رغم تطبيق القانون اي ان الصرف سيكون في الجهتين وهذا غير موجود في أي مكان في العالم»، وزاد بقوله: من القوانين التي أقرها المجلس ورتبت زيادات مالية أيضا قانون القرض الإسكاني وقانون مكافأة نهاية الخدمة رغم ان قانون التأمينات الاجتماعية الحالي من أفضل وأكرم قوانين التأمينات حول العالم وكان من الأفضل الاكتفاء به ولكن المجلس والحكومة أقرا قانونا لنهاية الخدمة لتحقيق المساواة مع جهات أقرت لها هذه الميزة في المجالس السابقة كالمعلمين والبترول، وهذا يؤكد ان إصلاح الأخطاء في الكويت يكون بمزيد من الصرف المالي. وقال باقر ايضا: أما قانون جمع الأسلحة فقد تم إقراره في المجالس السابقة مرتين ولكن لم يتم تنفيذه، وكذلك يقال عن قانون الخطة الخمسية فقد صدرت الخطة بقانون في مجلس 1985 وفي مجلس 2009 وكلتا الخطتين لم يتم تنفيذهما بسبب إصدار قوانين في المجلس تتعارض مع الخطتين وكذلك تراخي الحكومات السابقة لأن بعض السياسات والبرامج والقرارات تحتاج الى جدية كبيرة بعيدا عن الشعبوية.

وبيّن باقر أن من أفضل القوانين التي صدرت خلال هذا المجلس قانون الحيازات الزراعية، حيث أكد ان أي حيازة لابد ان تنتج خلال 3 سنوات من تخصيصها وألا يتم سحبها ولا يجوز بيعها أو التصرف بها للغير إلا بعد 5 سنوات من الإنتاج وهذا قانون جيد شريطة حسن التطبيق.

وأضاف ان المجلس احسن صنعا عندما أضاف أحكام المادة 2 من الدستور الى قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان في المداولة الثانية وهي التي تنص على ان دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع لأن قضايا حقوق الإنسان في العالم الغربي انحرفت بشكل كبير عن الإسلام وجميع الأديان السماوية ومن الأدلة على ذلك قرار المحكمة العليا الأميركية الأسبوع الماضي بإلزام جميع الولايات بتزويج الشواذ جنسيا.

وكذلك من القرارات الجيدة للمجلس عندما رفض بالإجماع الاقتراح الخاص بتعديل قانون المديونيات الصعبة والذي سن في 1992، حيث كان من شأن هذا التعديل ان يكبد الدولة مبالغ طائلة تقدر بمئات الملايين ويضع الذين أفلسوا في وضع أفضل ممن التزموا وسددوا ديونهم منذ صدور القانون.

وقال الوزير والنائب السابق احمد باقر: «ان المجلس وللأسف رفض بعض القوانين الهامة في شأن الإصلاح الإداري وتنظيم الاختصاصات والتفويض فيها وهي 3 قوانين هامة جدا كان شأنها القضاء على الواسطة والمحسوبية والتجاوزات في سائر أجهزة الدولة إلا ان اللجنة التشريعية رفضتهم نتيجة تقرير سيئ من أحد مستشاري اللجنة كما لم يقر المجلس حتى الآن قانون القيم البرلمانية رغم الحاجة الشديدة له، حيث ان هذا القانون يعالج قضية الإيداعات ويضع حدا لها في قانون المجلس».

وعن الميزانية أكد باقر ان الحكومة خفضت ميزانية الدولة العامة المقترحة وساعدها في ذلك انخفاض سعر النفط الذي انعكس بدوره على أسعار الدعومات المختلفة كالبنزين وسائر المحروقات والكهرباء، مشيرا الى انه إجراء جيد إذ ان النمو في المصروفات كان سيؤدي بالبلاد الى عجز كبير ورغم هذا الانخفاض في الميزانية إلا ان العجز المتوقع يتجاوز 8 مليارات دينار بسبب انخفاض سعر النفط في حين يبلغ سعر التعادل المطلوب للبرميل الواحد من النفط حتى يغطي الميزانية 73 دولارا، وذلك بعد خصم 10٪ من دخل النفط الى احتياطي الأجيال المقبلة.

موضحا انه وبمعنى آخر إذا لم يزدد سعر برميل النفط الكويتي إلى ما فوق 73 دولارا فستعاني الميزانية عجزا في الإيرادات، وأفضل طريقة لتغطيته هو من الاحتياطي العام للدولة بدلا عن الاقتراض والدخول في نفق الدول المدينة، لافتا الى ان هذا الأمر يضع عبئا جديدا على الحكومة ومجلس الأمة حتى يسعوا من الآن ودون تأخير الى تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل لا نملك تحديد سعره ولا نضمن استقراره أو بقاءه الى الأبد، ومن الجدير بالذكر ان جميع التقارير الاقتصادية المختصة بينت كيفية إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لكي لا نعاني من العجز ونحقق مستقبلا أفضل ان شاء الله.

«القرض الإسكاني» و«مكافأة نهاية الخدمة» قوانين رتبت زيادات مالية على الميزانية

الحيازات الزراعية من أفضل القوانين الصادرة عن المجلس الحالي

المجلس أحسن صنعاً عندما أضاف المادة 2 من الدستور إلى قانون ديوان حقوق الإنسان

قدم إقرارا رسميا بذمته المالية إلى «مكافحة الفساد»

الخرينج: نواب الأمة قدوة لموظفي الدولة في التقدم بإقرارات الذمة المالية

نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج يتقدم بإقرار الذمة المالية إلى رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج إقراره الخاص بالذمة المالية إلى رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش، بمقر الهيئة.

وقال الخرينج: إنني تقدمت بإقرار الذمة المالية إلى رئيس هيئة مكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش، التزاما بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد ووفقا للائحة التنفيذية للهيئة بموجب المرسوم رقم 77 لسنة 2015.

وأضاف الخرينج: أن التقدم بإقرار الذمة المالية مهم جدا لتمكين الهيئة من عملها وممارسة دورها، مشيرا إلى أن النواب والسلطة التشريعية قدوة لباقي موظفي الدولة في الالتزام بالقانون والتقدم بإقرارات الذمة المالية لإنجاح عمل هيئة مكافحة الفساد.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميل

موسى ذيبان المطيري

(قسم البرلمان)

لوفاة المغفور لهما بإذن الله تعالى

عمته وجدته

تغمد الله الفقيدتين بواسع رحمته وأسكنهما فسيح جناته

وألهم آلهما وذويهما الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

التجمع الإسلامي السلفي يستنكر جريمة تفجير مسجد الإمام الصادق

أصدر التجمع الإسلامي السلفي بيانا أمس بشأن تفجير مسجد الصادق جاء فيه ما يلي: يعلن التجمع الإسلامي السلفي عن استنكاره الشديد لهذه الجريمة البشعة التي لا يقدم عليها إلا خائن عميل يريد الشر وإشعال المنطقة بأسرها بفتنة تحرق الحاضر وتدمر المستقبل.

وقال التجمع في بيانه: إننا نطالب الجهات الأمنية بألا يهدأ لها بال أو سكينة حتى تتوصل إلى كشف من وراء هذه الفعلة النكراء وتعلنهم على الملأ وتقدمهم إلى القصاص العادل.

وأضاف التجمع في بيانه: كما نهيب بالشعب الكويتي الذي شهد تاريخه على تماسكه صفا واحدا في الأزمات والفتن الى أن يتعاون مع الجهات الأمنية من أجل القبض على من وراء هذه الجريمة والمحافظة على أمن واستقرار البلاد، كما نعلن عن إلغاء الغبقة الرمضانية المقرر إقامتها اليوم نظرا لهذه الظروف وتعاطفا مع أسر ضحايا هذا الفعل الإجرامي الجبان، قال تعالى: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون).